

المدرّكات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر 1999-2009

French strategic perceptions towards Algeria 1999-2009



د/ حيلة محمد لمين

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

habila.mohammed@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/06/05

تاريخ القبول للنشر: 2022/05/30

تاريخ الاستلام: 2022/02/28

ملخص: تحكم العلاقات الدولية عدة متغيرات تؤثر فيها سلباً أو إيجاباً، حيث تمثل المدرّكات الاستراتيجية في هذا الإطار المعيار العام الذي تقاس على أساسه تأثيرات الفاعل الخارجي على مصالح الدول، وهي تمثل طبيعة التأثير في علاقات الأفراد والجماعات بما في ذلك الكيانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تجعل الظروف المحيطة بالتفاعلات من هذه العلاقات أن تتطور أو العكس، في هذا الإطار يمكن القول بأن العلاقات الجزائرية الفرنسية شهدت بداية من سنة 1999 تحولاً في مدرّكات الطرف الفرنسي تجاه الجزائر نظراً لما شهده العالم من تغيرات في العديد من المعطيات السياسية والجيواستراتيجية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، المدرّكات، الاستراتيجية، العولمة، السياسة الخارجية.

Abstract: International relations are governed by several variables that affect them positively or negatively, as the strategic perceptions in this framework represent the general criterion on the basis of which the effects of the external actor on the interests of states are measured. Surrounding the interactions of these relations to develop or vice versa, in this context it can be said that the Algerian-French relations witnessed, beginning in 1999, a shift in the perceptions of the French side towards Algeria, given the changes that the world witnessed in many political, geostrategic, economic, security and cultural factors.

Keywords: International Relations, Perceptions, The strategy, Globalization, Foreign Policy.

- مقدّمة:

مرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بمحطات مثيرة تميزت بالمد والجزر، بين صعود سقف الطموح لتعميق علاقات التعاون الثنائي وانكسار للآمال في إمكانية تجاوز الملفات العالقة التي ظلت متأثرة بالتراكمات التاريخية المعقدة التي كثيرا ما تلقى بظلالها لتحول دون الوصول إلى خلق توجه سياسي واضح المعالم، إلا أن تقاطع المصالح السياسية بالاعتبارات الاقتصادية والأمنية الجيوسياسية الاستراتيجية، تدفع فرنسا بالإبقاء على حبل الوصال مع الجزائر للحفاظ على مصالحها التي أصبحت مهددة أكثر من أي وقت مضى من طرف الولايات المتحدة، الصين، روسيا، إسبانيا، إيطاليا، وبريطانيا.

إن دراسة هذا الموضوع يقوم على أسس موضوعية يتم التطرق فيه إلى التحديات التي واجهتها الجزائر بداية من سنة 1999، والكيفية التي تسعى من خلالها رسم مسيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، علما بأن فرنسا أصبحت تسعى إلى تثبيت علاقات هادئة مع الجزائر.

خلق التوجه الفرنسي الجديد للمدرّكات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر نوع من الميولات لمحاولة فهم ميكانيزمات هذا البعد الذي يُعتبر كمؤشر استراتيجي في واقع يتحدى عوامل التصادم من أجل خلق آفاق جديدة لعلاقة كثيرا ما تميزت بالفتور والبرودة، والإجابة عن الإشكالية المطروحة على مستوى العلاقات الثنائية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية)، خاصة أن العلاقات الجزائرية الفرنسية تُعتبر من بين أهم العلاقات التاريخية.

وللإجابة على الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- تطور المدرّكات الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر يجعلها توظف آليات جديدة وبدائل تماشى والواقع الجديد لمحاولة تجاوز ترسبات الماضي.
- الرهانات الدولية الجديدة تستدعي تغيير نمط الأخذ والعطاء بين البلدين.
- الانفتاح الجزائري في الفترة 1999-2009 تجاه العالم الخارجي من شأنه أن يدفع فرنسا إلى دعم علاقاتها مع الجزائر ضمن استراتيجية جديدة.

هذه الفرضيات تقتضي الإجابة عن أهمية المدرّكات الاستراتيجية الفرنسية ودوافعها حتى تكتمل المعالجة المعمقة للدراسة، كما تتطرق هذه الدراسة لعلاقة البلدين ضمن هذه المدرّكات تجاه الجزائر في الفترة ما بين 1999 - 2009. لأنه من البديهي أن العلاقات التاريخية تقتضي أن تتأثر الدولتان وتؤثران في تطور مستوى علاقتهما الثنائية، لأن طبيعة إدراك كل بلد لدور ومكانة الآخر تتحكم فيها اعتبارات كثيرا ما تثيرها ظروف طارئة من خلال ما أكدته محطات الأحداث التاريخية بين البلدين، وأنه مهما بلغ حد التوتر والبرودة فإن الدبلوماسية تتدخل في كل مرة لإبقاء حبل الوصال وقنوات الاتصال للحفاظ على المصالح الحيوية المتشابهة.

المحور الأول: الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية للجزائر

يتضمن تطور المدرّكات الاستراتيجية التي أفرزتها المعطيات الجديدة والتي أدت إلى تغيير بعض المفاهيم الخاصة بالأمن الدولي القومي وعلاقته بالأمن الإقليمي، في خلق التوازنات السياسية للرفع من المستويات الاقتصادية في إطار تنامي جديد رسمته القوى الكبرى حفاظاً على بقائها. فالعلاقات الدولية تحكمها عدة متغيرات تؤثر فيها سلباً أو إيجاباً في ميدان التنافس، (توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، 2004)، والمدرّكات الاستراتيجية Strategic Perception في هذا الإطار تُعتبر المعيار العام الذي تقاس على أساسه تأثيرات الفاعل الخارجي على المصالح الاستراتيجية لأي دولة، عن طريق الملاحظة والتحليل والتناظر من أجل التفسير والتنبؤ، وهي تمثل طبيعة وإدارة التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول بما في ذلك الكيانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والظروف المحيطة بالتفاعلات تجعل من هذه العلاقة أن تتطور أو العكس، فالبينة السياسية الدولية في عمومها لا تقبل السكون والهدوء، فقد يجد طرف من أطراف اللعبة السياسية نفسه موضع اهتمام لأسباب معطيات تطرأ على الساحة الدولية.

تدخل إدراكات فرنسا الاستراتيجية تجاه الجزائر في هذا الإطار، فهي تشكل المنظور الفرنسي بشأن المصالح الإقليمية والأمن الداخلي والعلاقات التجارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نظراً للمكانة التي تحتلها الجزائر والتي تمنحها التميز والاهتمام لدى صناع القرار الفرنسي إدراكاً منهم للدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر إقليمياً ودولياً، حيث دخلت الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيا وبعض الدول الأوروبية وروسيا الدائرة التي كانت إلى وقت قريب حكراً على فرنسا من منطلق الوصاية على مستعمراتها القديمة في شمال إفريقيا ومن بينها الجزائر. هذه الأخيرة التي عرفت منعرجاً سياسياً بداية من سنة 1999 نحو الانفتاح على العالم الخارجي والترويج للأهمية البالغة التي تتمتع بها سواء من الناحية الجيواستراتيجية والاقتصادية وحتى الأمنية (Enhaili, 2000) التي تؤهلها أن تحقق استقلالها الذاتي وأن تصبح قوة فاعلة.

1- البعد الاستراتيجي للجزائر:

تولي معظم الدراسات الاستراتيجية أهمية بالغة للعلاقة الموجودة بين الموقع الجغرافي والسياسي حيث أن الجغرافيا غالباً ما تدخل في صنع سياسات الدول وتكون في كثير من الحالات سبباً كافياً أو دافعاً قوياً لإقامة العلاقات، حيث يرى نابوليون أن "سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها" (توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، 2004) وعليه فإن ما تفرضه الجغرافيا من متغيرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط وما تتمتع به الجزائر من أهمية في هذا الفضاء يرجع لعدة أسباب أهمها:

جغرافياً: تعتبر أكبر دولة على المستوى الإفريقي 2381471 كلم²، حيث تقدر الحدود البرية بـ 6343 كلم مع صحراء ذات بعد استراتيجي مهم من حيث الموارد الطبيعية والمناجم، بالإضافة إلى الواجهة البحرية 1200 كلم التي تعد امتداداتها على البحر الأبيض المتوسط حلقة بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا (لونيس، 2015) بالإضافة إلى سهولة اتصالاتها بممرات العبور المؤدية إلى موانئ البحار المتصلة بها باعتبارها الدولة الوحيدة التي لها حدود مع كامل الدول المغاربية.

إقليمياً: تتوسط المغرب العربي حلقة الاتصال بين القطب الشرقي الغربي، حيث أنه من الصعب إقامة أي مشروع في المنطقة دون مشاركتها من جهة ومن جهة أخرى فهي تكون حلقة اتصال بين الشمال الغربي ودول الجوار المغربي بالإضافة إلى الجنوب حيث الدول الإفريقية.

اقتصادياً: الجزائر محور هام من حيث انتمائها إلى حوض البحر الأبيض المتوسط كمعبر لثلاثة قارات (إفريقيا، آسيا و أوروبا) الذي لا بديل عنه في التبادلات التجارية والاقتصادية (Dagazen, Les etats unis et la mediteranée, 1998)، خاصة أسواق استهلاك المحروقات وربطها بحقول الغاز الطبيعي.

أمنياً: العامل الأمني كعمق جديد في أهمية الجزائر الجيوإستراتيجية نظراً للدور الذي يمكن أن تلعبه كقوة فاعلة وما تمثله بالنسبة لفرنسا وخاصة من ناحية الشمال للحد من انتقال خطر الإرهاب وخاصة مع الخبرة التي اكتسبتها خلال أزماتها الأمنية، كما تعتبر بوابة إستراتيجية نحو دول الساحل التي تعد كمنعرج حاسم في تقاطع السياسة الفرنسية مع نظيرتها الأمريكية" (Bastien Alex, 2012) هذه الأخيرة التي أصبحت تولي أهمية بالغة للمنطقة "بان الساحل"، فأهمية الصحراء الجزائرية وما تمثله من عمق إستراتيجي واقتصادي وأمني كفضاء مهم لمسائل الأمن والمصالح الإستراتيجية للعديد من الدول وخاصة فرنسا التي هي على بُعد 756 كلم جوا مما جعل أمنها مهدداً من ناحية الشمال، وبالتالي تعرض هذه المنطقة لأي خطر يعد تهديداً مباشراً لأمنها القومي خاصة مع تزايد الاهتمام الأمريكي بهذا الفضاء من منطلق من يتموقع في الصحراء الجزائرية يسيطر إستراتيجياً على منطقة الساحل وغرب إفريقيا، ونذكر ذلك من خلال تصريح "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في حديثه عن الصحراء الجزائرية حيث قال "إنها عبارة عن ثروة نفطية ومعدنية إستراتيجية لا يجب أن نفوت الفرصة من أجل ضمان أن تكون إدارة هذه المنطقة بيدنا ولا نسمح لقوة أخرى كالصين، روسيا أو فرنسا أن تنافسنا أو تزاحمنا" (شمسة، 2016) حيث أفضت الجزائر أن تكون منطقة التقاطع والتقاء بين الغرب (أمريكا) في اتجاه الشرق وبين الشمال (فرنسا) في اتجاه الجنوب دول الساحل الإفريقي" (ملين، 2020) وبذلك تسعى فرنسا للحيلولة دون وصول أي قوة إلى اختراق مجال تحركاتها في المنطقة بحكم الأسبقية التاريخية لتواجدها في المنطقة (السياسة الديغولية).

2- الأهمية السياسية للجزائر: السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية هذه المقولة تنطبق على الجزائر أين أثرت الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء) سلباً على علاقاتها مع المحيط الدولي، فرضت عليها عزلة مست جميع المستويات وأثرت على المصالح العليا للبلاد وكادت أن تدخلها في حرب أهلية بمباركة أطراف ظلت تصطاد في المياه العكرة، إلا أن ما تم رصده من عمليات إصلاحية (التعددية، الوثام، المصالحة) في إطار سياسة الانفتاح الداخلي والدولي بداية من سنة 1999، كانت لها نتائجها على جميع المستويات (القريب، المتوسط، البعيد)، فالتجاهل الغير مبرر تجاه الأزمة الجزائرية بالرغم من تاريخها السياسي والدبلوماسي الكبير لم يشفع لها في محنتها الأمنية، ففرنسا تعاملها من منطلق السيادة المحدودة "حصار وتدابير" التي لا تخدم العلاقات بين الشعوب التي تقاسمت التاريخ والثقافة وتفرض عليها الجغرافيا أن تتعامل مع بعضها البعض بكل وضوح، إلا أن الجزائر وبواقعية براغماتية

اكتسبت قدرة على الانتقال من مرحلة المأساة إلى مرحلة البحث عن الذات والنظر إلى ما حولها من قضايا، وبهذا بدأت فرنسا تدرك بأن الجزائر في طريقها إلى استرجاع مكانتها الطبيعية على الساحة الدولية، خاصة مع تزايد التنسيق الأمريكي مع الدول الإفريقية ودول المغرب العربي وخاصة الجزائر لما تمثله من أبعاد جيو إستراتيجية بالنسبة للإدارة الأمريكية لاختراق القارة الإفريقية (Abderahim, 2008) لمكافحة ظاهرة الإرهاب بداية من سنة 2004 في إطار مبادرة "بان ساحل" وعزمها دخول حلبة الصراع مع القوى الأوروبية والآسيوية على الثروات الحيوية و الطاقوية، خصوصا مع تزايد أهمية هذه المواد في الأسواق العالمية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على الخطر الذي يحوم حول المنطقة التي كانت لها (فرنسا) أسبقية التواجد "بفضل السياسة الفرنسية التي أرساها ديغول. (كاتب، 2013).

إن التضارب الذي حصل خلال الأزمة الجزائرية أتاح لها معرفة الأوليات في تعاملها مع الدول الكبرى، لتحقيق أمنها واستقرارها باعتبارهما شرطان أساسيان للتنمية "الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا حديث عن الأمن" (المعركة، 21 كانون الأول (ديسمبر) 2020)، الشيء الذي دفع فرنسا إلى البحث عن مخارج لحماية مصالحها حيث قال وزير الداخلية الفرنسي جون بيار شوفانمنت J.P.Chevenement في زيارته الأولى بعد انتخابات 1999: "مصالح فرنسا بالجزائر ليست فقط سياسية ولكن أيضا تجارية، ثقافية، تقنية" (Mustapha, 2014) لأنها أصبحت تمارس قوة جذب حقيقية، ليس فقط من ناحية الوضع الجغرافي والسياسي ولكن من ناحية تعدد قدراتها المتاحة لحل النزاعات والأزمات على صعيد المجتمع الدولي كشريك استراتيجي في التأثير المباشر على نظام العلاقات الدولية وركيزة جيوسياسية بالنسبة لفرنسا.

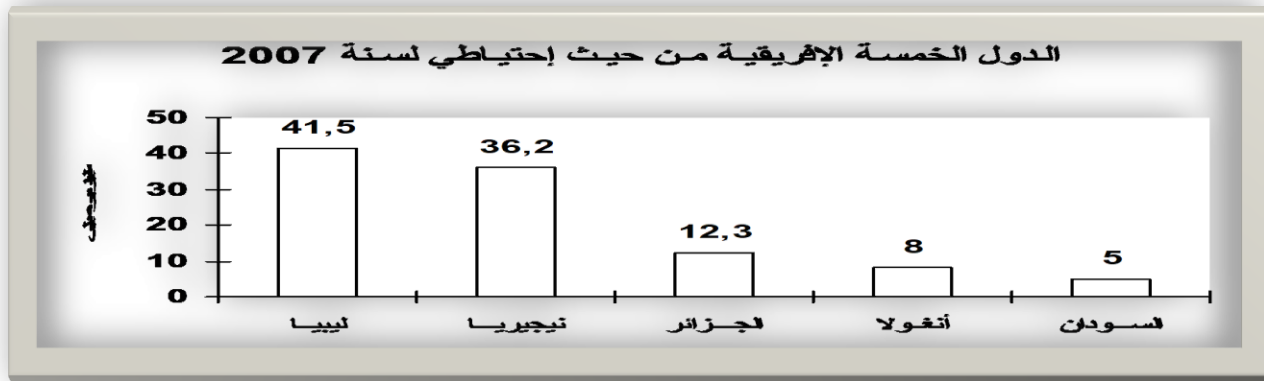
2- البعد الاقتصادي للجزائر: إن الأوضاع المضطربة التي خلقتها الأزمة الجزائرية بداية التسعينيات أدى إلى زيادة متسارعة في هشاشة الاقتصاد الوطني وتفاقم العجز في الميزانية بـ 28,3 مليار دولار مع زيادة فاتورة الاستيراد وتدني الأوضاع الداخلية وحركية التنمية وتفاقم المديونية الخارجية التي بلغت سنة 1997 (33 مليار دولار) مع ما ترتب عن هذه العملية من تبعات خدمة الديون من إجراء إعادة الجدولة على مرحلتين 1993-1996 قصد تأجيل استرداد الديون وتوزيعها، فانعكاسات الأزمة السياسية واكبتها أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى محاولة المنظمات الدولية والمؤسسات المالية التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد وفرض ما يعرف بالمشروطية الديمقراطية مقابل تقديم المساعدات المالية. (Mosbah, 2009)

غير أن وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم وانتهاجه سياسة الانفتاح ومحاولة الترويج للقدرات الطاقوية الهائلة التي تزخر بها الجزائر وما تكتسبه من أهمية إستراتيجية تجعل منها منطقة جذب بديلة كانت له تأثيرات بالغة الأهمية في إعطاء صورة عن الوضع المطمئن الذي أصبحت عليه الجزائر والذي أدى إلى إقناع الرأي العام الدولي بأن ظاهرة الإرهاب ليست حكرا على الجزائر، فمناطق كثيرة من العالم شهدت هذه الأعمال، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 أين انتقل الاهتمام الدولي إلى المنطق الكلي لمعالجة هذه الظاهرة، مكن هذا التحول من رفع الحصار غير المعلن على الجزائر تدريجيا ودفع السلطة إلى التركيز على إصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزرى الذي خلفته العشرية السوداء ومواكبة عملية الإصلاحات الاقتصادية بإتباع قواعد السوق وجذب الاستثمارات، باعتبارها قوة اقتصادية إقليمية لا

يمكن الاستغناء عنها في بناء مختلف السياسات في منطقة البحر الأبيض المتوسط وحتى في إفريقيا، خاصة المجال الطاقوي لما يمثله البترول والغاز كمادة أولية هامة حيث قال في هذا الصدد مراد مدلسي وزير المالية "إننا عرفنا حقا أهوال الإرهاب، وأننا بصدد الخروج تدريجيا من هذه المرحلة بمصالحة كل الجزائريين وبلنعاش الاقتصاد بمبادئ ليبرالية، بالرغم من أننا نود الحفاظ على خصوصيتنا المحلية" وبالتالي فالجزائر تستطيع تحقيق هذا الانتعاش عن طريق إمكاناتها الطاقوية المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي والغاز المميع، أين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005 شريكها الأول بـ 12 مليار دولار متجاوزة بذلك فرنسا (الدين، 2015).

تحتل الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا باحتياطي قدره 12,3 مليار برميل من البترول بعد ليبيا ونيجيريا، بإنتاج حوالي 1,4 مليون برميل يوميا وتصدر حوالي 34% إلى أوروبا أين تحتل فرنسا الصدارة بـ 8%، (note conjuncture/afrique Algerie، 2008) كما تعد الجزائر ثالث دولة من حيث الاستثمار في المجال النفطي بعد السعودية وقطر بـ 21,4 مليار دولار، بالإضافة إلى ما تم اكتشافه من حقول عملاقة تتجاوز قدرتها ما يفوق 10 ملايين برميل يوميا وهذا يؤكد مستقبل وأهمية للجزائر الاقتصادية، بوجود مشاريع مهمة في طريقها إلى التنفيذ تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية بينها وبين السعودية وقطر وليبيا، حيث يتوقع أن تصل الاستثمارات إلى حوالي 70 مليار دولار مما يسمح برفع الإنتاج إلى 26,8 مليون برميل يوميا عام 2010 (Khalil, 2002)

شكل رقم 01:



الجدول رقم 01:

خطوط الأنابيب الأساسية

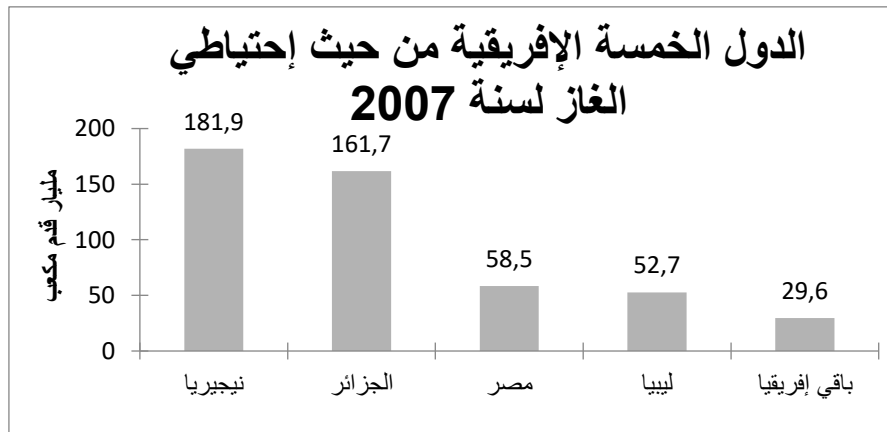
المصدر	الوجهة	الطول (ميل)	القدرة الإنتاجية اليومية
حاسي مسعود	أرزويو	500	470.000
حاسي مسعود	بجاية	410	370.000
حاسي مسعود	سكيكدة	400	520.000
عين أمناس	حاسي مسعود	390	390.000
حاسي بركين	حاسي مسعود	180	110.000
البورمة	مصدار	170	55.000
بن منصور	الجزائر	80	77.000
مصدار	حاسي مسعود	70	26.000

المصدر: وزارة الطاقة و المناجم (note conjuncture, 2005)

أما الغاز الطبيعي: الجزائر تحتل المرتبة الثامنة عالميا والثانية إفريقيا باحتياطي قدره 161,7 ألف مليار (تريليون) م³ (جانفي 2007) حيث تعتبر كل من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وتركيا من أكبر الدول المستوردة للغاز الجزائري، هذا من شأنه أن يزيد من أهمية الجزائر في المنطقة نظراً لاهتمام الشركات النفطية العالمية بهذا المجال لأهمية استخداماته الواسعة.

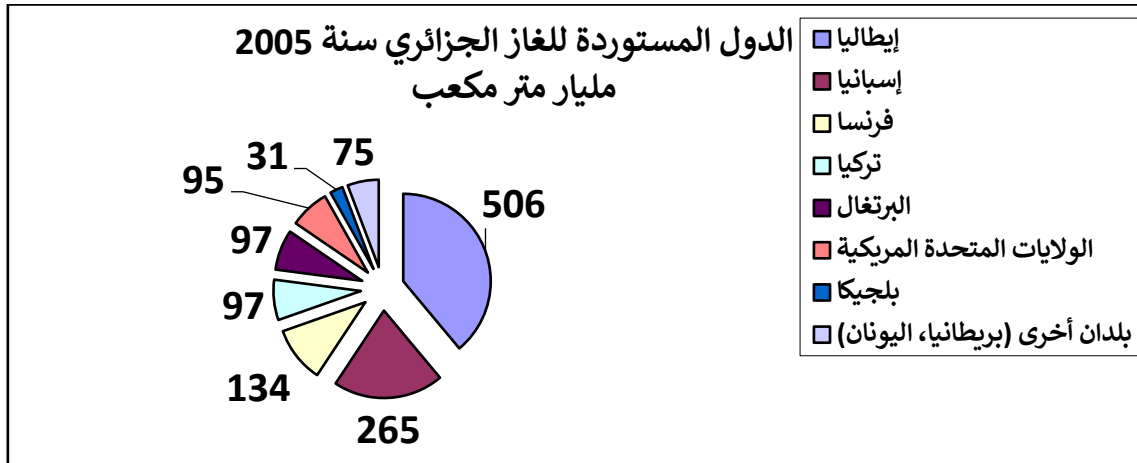
الغاز المميع: أنشأت الجزائر أول مصنع للغاز المميع في العالم سنة 1964، كما شهدت نهاية عام 2007 بناء 05 محطات في إسبانيا، محطتان في فرنسا ومحطة في إيطاليا ومحطتين في تركيا، محطة واحدة في اليونان ومحطة في البرتغال، وتم إقامة قنوات نقل الغاز بعدما كان يصدر عن طريق البحر الشئ الذي مكّنها من احتلال مكانة هامة في تموين دول الشمال.

الشكل رقم 02



المصدر (note conjuncture/afrique Algerie, 2008):

الشكل رقم 03:



عاد تطور القدرات الطاقوية للجزائر وضخامة الاستثمارات بالفائدة على الدولة (120 مليار دولار سنة 2006)، وأصبحت بذلك ثاني اقتصاد في القارة الإفريقية حيث تمكنت من تسديد المديونية الخارجية التي انخفضت إلى 4,7 مليار دولار سنة 2004 بعدما كانت تقدر سنة 1999 بـ "33 مليار دولار"، لتصبح 880 مليون دولار سنة 2006 لتتخفّف سنة 2008 إلى 623 مليون دولار لتصل إلى 486 مليون دولار سنة 2009، كما تقلصت البطالة وشهد التطور جميع المجالات بلغ 5,8 % سنة 2008 بـ 135 مليار دولار مقابل 5 % سنة 2007 وانتقل الدخل المحلي من 2 % إلى 4,6 % سنة 2007 (Cédric de Lestrang, 2005)، وبالتالي مكن قطاع المحروقات الجزائر من احتلال مكانة هامة في السوق الطاقوية العالمية وذلك للأسباب التالية:

- أن الجزائر واحدة من أهم المناطق في تنوع الموارد الطاقوية مستقبلا لأنها من المصادر الآمنة والبديلة عن تلك الغير آمنة في الشرق الأوسط.

- قُرب الجزائر من منابع النفط الإفريقية المهمة (الساحل الإفريقي) بحكم موقعها الجغرافي والتي ترتبط بفرنسا تاريخيا وسلامة هذه المناطق من سلامة فرنسا.

- ضخامة الاحتياطات من الغاز التي تعرف ارتفاع وتزايد كبير في الطلب عليها، فهي ثالث دولة مصدرة للاتحاد الأوروبي بعد روسيا والترويج.

- المكانة التي تحتلها الشركة البترولية سوناطراك (المرتبة الثانية عشر) عالميا وثاني مصدر للغاز الطبيعي.
- ضخامة الاستثمارات في مجال المحروقات خاصة مادة الغاز، حيث أنه إذا كان البترول في شمال إفريقيا لا يمكنه تعويض بترول الشرق الأوسط في تموين أوروبا، فإن الغاز على خلاف ذلك لأنه مصدر بديل ومهم للطاقة مستقبلا.

- العمر الافتراضي لاحتياطات الجزائر من الغاز والذي يفوق عمر النفط الممكن استخراجه بحوالي 20 سنة، إضافة إلى الأحواض الرسوبية الواسعة الغير مكتشفة، حيث لا يقل عن 8 آبار لكل 1.000 كلم.

- وجود هامش الاختيار في الشراكة بالنسبة للغاز مقارنة بالنفط المحتكر خاصة من طرف الشركات الأمريكية، ولذلك تسعى الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا للتحرك في هذا الاتجاه للظفر بأكبر قدر من

العقود، هذه العوامل فتحت باب الصراع ما بين الدول التي ترى مصالحها في الاستثمار كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من زاويتين نظرا لتقاطع المصالح.

الزاوية الأولى: ترى فرنسا أحقيتها التاريخية في المنطقة ولا ترغب أن ترى أي دولة أخرى تزاحمها بحكم الأسبقية التاريخية باعتبارها منطقة نفوذها.

الزاوية الثانية: ترى الولايات المتحدة أن هذه المنطقة هي بديل للمستقبل الغير آمن في مناطق الشرق الأوسط ذات طابع الصراع الدائم ومن ثمة صعوبة حماية مصالحها فيها (ملين، 2020)، بالإضافة إلى النظرة الشمولية والبعد الاستراتيجي الأمريكي الذي يرى أن التموقع في الصحراء الجزائرية يسمح بالسيطرة الاستراتيجية على منطقة الساحل وغرب إفريقيا، هذا البعد يؤكد الإصرار الذي توليه واشنطن للتدخل تحت غطاء الأمن ومحاربة الإرهاب للحفاظ على مصالحها في المنطقة... الخ، (شمسة، 2016)، الشيء الذي أدركته فرنسا وتعمل من أجله لإضعاف الاختراق الذي يزداد سعة وأهمية، لأن سياسة الوصاية التي انتهجتها حيال الدول الأفريقية عامة والجزائر خاصة هي سياسة غير مجدية (على الرغم من أنها تعد الشريك التجاري الأول للجزائر في عالم الجنوب).

المحور الثاني: المدرك الأمني الاستراتيجي والمصالح الإقليمية.

يتسم مفهوم الأمن بالغموض وغياب الإجماع بين المختصين في العلاقات الدولية وذلك لاختلاف المنطلقات الفكرية، حيث عرف هذا المفهوم تحولا في مجالاته منذ نهاية الحرب الباردة من حيث توسيع أبعاده التقليدية التي تركز على الجانب العسكري.

مفهوم الأمن: من وجهة نظر المدرسة الواقعية يتمحور الأمن حول امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح دولة معينة من أعدائها، ويعني كذلك "العمل على التحرر من التهديد"، فهو يعبر عن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل. أما الأمن القومي فهو "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية". حيث يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر "بأن الأمن يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"، وهذا يعني الانتقال من حماية الدول من الخطر الخارجي إلى التدخل والإرغام وبالتالي فإنه لا يعني فقط وسيلة للتحرر بل يعني كذلك وسيلة لإرغامه وجعله محدودا، ففي ظل الواقع الدولي الراهن أصبح مشكلة وهاجسا مهددا ليس فقط للحكومات بل أيضا للشعوب، فمهددات الأمن لم تعد الجيوش والقوات العسكرية بل أصبح مفهومًا يتسم بالاتساع والشمولية حتى لا نكاد نحصي الثغرات المؤدية إلى ذلك.

الأمن في مفهومه المعاصر يعبر عن جملة من السياسات والإجراءات التي تتخذها دولة ما لحماية مصالحها البنيوية ولو على حساب ما يسمى بالديمقراطية. لأمن كما يرى ماكنامارا ليس القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه وليس النشاط العسكري التقليدي على الرغم من أنها جزء منه، بل الأمن هو التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة (ساتيك، 05 مايو، 2011).

وقد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"، حيث امتن الله عز وجل على الإنسان بنعمة الغذاء والأمن.

تطور المدرك الأمني وأهميته في خلق التوازنات الاستراتيجية:

كانت لأحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 تأثيرات واضحة على مفهوم الأمن، حيث طُرِح مفهوم جديد للأمن الدولي في شقه المتعلق بالترتيبات أو الاستراتيجية الأمنية الجديدة، للحد من التهديدات القادمة من دول الجنوب حيث أصبح الإرهاب من أخطر المصادر التي تهدد أمن الدول للأسباب التالية:

- الهزات الاقتصادية والسياسية التي عرفت دول الجنوب، نتيجة التحول الديمقراطي.
- انتشار الفوضى العالمية وزيادة مشكلات تجارة المخدرات والهجرة السرية من الجنوب إلى الشمال وما صاحبها من اضطرابات اجتماعية وسياسية شجعت على احتدام الصراعات الداخلية وبروز العمليات الإرهابية والصراعات الطائفية والدينية داخل مجتمعات دول الجنوب وزيادة، مما دفع إلى زيادة وتيرة التسلح للحد من هذه الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار الذي أثر سلباً على مصالح القوى الكبرى.

في ظل هذه التطورات كان لزاماً أن تتم عملية إعادة النظر في الافتراضات الخاصة بالنظريات الأمنية التي كانت مبنية على النظرة التقليدية للأمن (Moller, 2000)، والاعتماد على مفاهيم أمنية جديدة تتلاءم مع طبيعة التحولات من أجل ضمان الرفاهية الاقتصادية بما يلزم ذلك تأمين للموارد الاقتصادية، حيث لجأت كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى إقامة مشاريع شراكة ذات طابع اقتصادي وسياسي على غرار مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" و "مشروع الشرق الأوسط الكبير" من أجل دفع دول الجنوب إلى تكييف أوضاعها السياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية مع الوضع الجديد الذي أفرزته هذه المفاهيم (إسماعيل، 2009) التي تعد في حقيقة الأمر بعداً آخر للهيمنة بمفهومها الجديد، الذي يدخل في إطار حفظ الأمن والسلام العالميين، وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- تبوأ هذه الدول منزلة القوة المسيطرة على النظام العالمي والتراجع في مفهوم السيادة الوطنية لمعظم دول الجنوب واتساع رقعة التدخل الدولي في شؤونها الداخلية، وذلك لبروز ذرائع ترتبط أساساً بغطاء الديمقراطية في ظل العولمة التي أحدثت تغير في واقع ممارسات السيادة الوطنية وتغيير أولويات الشروط التي تبنى على أساسها مؤسسات الدول لكي تتمكن من الانخراط في العولمة، وبهذا دخلت هذه الدول في حلقة مفرغة تمثلت في الرضوخ لمجموعة من القواعد التي تتحكم في أنشطتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى لا تجد نفسها معزولة عن بقية دول العالم، وبالتالي أصبحت لا تتمتع بالسيادة المطلقة لصالح السيادة المشروطة التي تعني عدم قدرتها على تأمين وحماية نفسها من التدخل في شؤونها الداخلية. هذا المستوى العالي من الطرح الاستراتيجي يدخل في إطار النسق الكلي للأمن القومي الدولي خدمة لمصالح الدول الكبرى، في هذا الصدد قال هنري كيسنجر: لحفظ حقها في البقاء اقتنعت الدول الكبرى بضرورة البحث عن آليات ومخارج تُجنبها الارتدادات التي قد تنجم عن عدم الاستقرار. (ملين، 2020).

أصبح الأمن الإقليمي لا يختلف عن الأمن القومي الدولي، فالتحول في طبيعة مصادر التهديد لم يصبح يقتصر على الجانب العسكري وبناء القوة الدفاعية فقط، ومن ثم أصبح من الضرورة إقامة تنظيمات إقليمية إلى جانب المنظمات الدولية وذلك راجع للأسباب التالية:

- قدرة التنظيمات الإقليمية لها في التعامل بطريقة سريعة ومباشرة بحكم وجودها في منطقة جغرافية محددة.

- العمل الإقليمي يساعد على إبعاد المنطقة التي توجد في قطاعه عن الصراعات الدولية الكبرى، وعزلها عن القضايا الأكثر تعقيدا على المستوى الدولي.

- قلصت التنظيمات الإقليمية من الأعباء الملقاة على كاهل التنظيم الدولي وسهلت عملية تكامل الأدوار وتقسيم المهام. - التنظيمات الإقليمية الدولية تدفع دول المناطق المحددة جغرافيا إلى تحمل مسؤولياتها لضمان الاستقرار الداخلي ومن ثمة الحد من تأثيرات الصراع على المستوى الإقليمي والدولي. (آمال، 2011) يمكن القول مما سبق أن فرنسا تسعى إلى خلق توازنات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بسبب الاختلال والتراجع الذي أحست به (شمسة، 2016) نظرا تنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي سبق وأن أبرمت اتفاقيات للتنقيب عن البترول في إفريقيا، علما بأنها هي ثاني أكبر مستورد للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فلا يمكن فصل الاهتمام الفرنسي بالجزائر عن كل هذه المعطيات لتأمين مصالحها الاستراتيجية وبالتالي تسعى إلى خلق نوع من التوازن في منطقة شمال إفريقيا والتي ظلت كفناء خلفي لها وذلك بهدف:

الحد من المد الأمريكي لتأمين احتياجاتها من موارد الطاقة، حيث أن الزيارة التي قام بها الرئيس نيكولا ساركوزي سنة 2007 هي في الأساس من أجل طرح صفقة تاريخية بين شركة سوناطراك الجزائرية وغاز دو فرانس لتأمين إمداد فرنسا من مادة الغاز الطبيعي على المدى البعيد، إضافة إلى علاقة الشراكة التي تدعوا إليها في إطار الاتحاد من أجل المتوسط.

منذ وصول ساركوزي إلى الحكم بذلت فرنسا جهودا استثنائية لاستعادة دورها في المنطقة ردًا على المحاولات الأمريكية بشأن مبادرة شراكة الشرق الأوسط الكبير وصولا إلى التعاون في مجال الدفاع، حيث أن السياسة الفرنسية الجديدة بمذكراتها الأمنية الاستراتيجية تهدف إلى خلق توازنات للحفاظ على المصالح الإقليمية كجزء لا يتجزأ من ملف تنمية العلاقات الثنائية بين باريس والجزائر، حيث عبر الرئيس شيراك قبل ذلك عن الإرادة الجديدة للإليزية حول توقيع "اتفاق دفاع" ترى فيه فرنسا أن عودة الجزائر إلى ربط اتفاقيات ثنائية من هذا النوع إنما له صلة بأهمية الجزائر ودورها في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ويمكن تبرير هذا التحول تجاه الجزائر وتمكينها من رفع قدراتها الدفاعية بما يخدم مصالحها الأمنية باعتبارها من أكبر المساحات الجغرافية في إفريقيا، حيث تمتد على شريط صحراوي في الساحل الإفريقي الأكثر توترا وأن تشجيعها على بناء قدراتها الدفاعية من شأنه أن يخدم قضايا الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم ككل.

إضافة إلى الجانب الخفي في هذا التوجه والمتمثل في محاولة فرنسا تحقيق المصالح الاقتصادية والحصول على حصة الأسد في العقود الاستثمارية، حيث أنها لا تخفي خشيتها من التواجد الأمريكي والتزايد المتسارع للشركات النفطية الصينية والإسبانية والإيطالية في الصحراء الجزائرية، كما لا تخفي خشيتها من التغير في التوازنات التي آل إليها العالم في مرحلة بحث مستمر عن ترتيبات جديدة في ظل الفراغ الاستراتيجي الذي يعيشه، في ظل أوهام الديمقراطية الغربية التي تبحث عن حقوق الإنسان وعن التطور الديمقراطي وعن

مسارات مختلفة في هذا المجال، لكننا عندما نبحث في حقيقتها نجد أن كل هذا يصب في خانة واحدة وهي السعي إلى تأمين سلامة الأمن إقليمي ودوليا من العالم الإسلامي، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الذي أصبح في نظرهم مصدرا للإرهاب ومنطقة تهديد لمصالحها، فهو لا يزخر بآبار النفط الضروري للاقتصاد الغربي ولكن أيضا بخزان لا ينضب من الغاضبين وعلى استعداد لتصدير غضبهم سواء إلى الضفة الأخرى من المتوسط أو الأطلسي. (آمال، 2011)

1- أهمية الجزائر ودورها الإقليمي:

إن أهمية الجزائر ودورها في منطقة المتوسط حتما سيجرنا إلى الحديث عن البحر الأبيض المتوسط، الذي تستمد الجزائر أهميتها الجيوإستراتيجية من خلال موقعه الاستراتيجي بما له من خصوصيات ومحطات هامة لا بديل عنها في التبادلات التجارية والاقتصادية (DUFAY, 2006)، ذلك أن التحكم في البحار يُعتبر بعداً مهماً لكل سياسة قوية في ظل التنافس والصراع بين القوى الدولية، (Dagazen, les Etats Unis et la Méditerranée, 1998). فالبحر الأبيض المتوسط يلعب دور ثنائي كونه نقطة التقاء بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب في وسط الشعوب الأوروبية والإفريقية والشرق الأوسط، هذه الميزة دعمت تلقائياً خصوصيته الجيوسياسية و الجيواقتصادية ما خلق ضرورة النظر في علاقات القوة في المنطقة ومستقبل دول الضفتين حول مسألة الأمن وكيفية إقامة السلم، لأن أي سيطرة دولية أو إقليمية في المنطقة يجب أن تبسّط نفوذها على مياه البحر المتوسط. وكل دول البحر المتوسط الجزائر معنية مباشرة بكل ما يحدث في المنطقة ومشاكل الأمن فيها، تبعاً لعلاقاتها مع الدول المغاربية من جهة والدول الأوروبية من جهة ثانية، أين أصبح البحث عن إستراتيجية جديدة تقوي من حضورها في التوازن الإقليمي شيء ضروري وأساسي، وذلك من خلال تدعيم الترابط بين دول المتوسط لأن مصادر التهديد والخطر تضاعفت وأصبح من غير الممكن معالجتها بالطرق التقليدية العسكرية، وبالتالي حتمية إيجاد مداخل جيوسياسية لصد أخطار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية وكل ما من شأنه أن يمس بالأمن.

أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 غيرت الموازين والمفاهيم حيث أصبح الإرهاب من بين العوامل المؤثرة في الأمن الدولي أخذاً أبعاداً مست كل جوانب الحياة، مما يجعل الجزائر من الدول المعنية بهذه الظاهرة لأن التحديات والرهانات الكبرى في هذا المجال تتواجد في جنوب المتوسط، خاصة مع النمو الديموغرافي المتسارع إضافة إلى عوامل البطالة كالفقر الهجرة السرية التي تعود ارتداداتها بالسلب على الضفة الأخرى، ولهذا تريد فرنسا أن تبني شراكة مع دول الجنوب من منطلق براغماتي بحث في ظل الهاجس الأمني و الطاقوي.

كانت الجزائر من أكثر الدول التي حظيت بالزيارات الرسمية الفرنسية كزيارة ميشال إيليوت وزيرة الداخلية الفرنسية ما بين 5-6 ماي 2008 وبرنار كوشنير وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في 12 ماي 2008 وفرنسوا فيلون الوزير الأول الفرنسي ما بين 21-22 جوان 2008 (Hadjar, 2010)، من أجل التسويق للمشروع وتم التأكيد على لسان هؤلاء بأنها (الجزائر) تعد طرف مهم وفعال في هذه الشراكة، حيث قال فرنسوا فيون أن مشروع الاتحاد لن يتحقق بدون مشاركة الجزائر وذلك إدراكاً منه بأن غياب الجزائر في قمة الاتحاد سيؤثر

حتما على مصداقية المبادرة في الضفة الجنوبية بحكم مشاركتها وحضورها الدائم في مثل هذه المناسبات الخاصة بالمتوسط مما قد يشكك في حسن النية الاتصالية بين الضفتين.

إن طبيعة الرهانات في المنطقة سمحت بتوضيح التباينات المتواجدة بين المنظور الأمريكي المدعم من قبل بريطانيا والأوروبي الفرنسي المدعم من ألمانيا الذي تريد من خلاله فرنسا المراهنة على الجزائر كهمزة وصل لما لها من ثقل حتى تتمكن من العودة إلى فنائها الخلفي والمحافظة على مكاسبها التقليدية التي أضحت مهددة من قبل الولايات المتحدة (leveau, 2003) لأن هذه الأخيرة تنظر إلى المنطقة من باب التدخل العسكري ذو البعد القريب الذي يتمثل في التحديات الأمنية، بينما تسعى فرنسا لتحقيق الاستقرار وتقاسمه مع جيرانها في الجنوب خدمة لمصالحها وبالتالي اتخذت من الشراكة (المشروع من أجل المتوسط) إحدى البدائل في أبعادها الاقتصادية والجيوسياسية، خاصة أنها أدركت أن السيطرة لن تتم فقط بواسطة القوة العسكرية بل يجب أن تتماشى مع القيم التي تقوم عليها أسس العلاقات والمبادلات الدولية بمتغيراتها الجديدة لأن ودور الجزائر الإقليمي أصبح بالغ الأهمية، وقد ارتكزت في تنفيذ هذه الاستراتيجية لإعطاء صيغة الشرعية لمفهوم الإقليمية التي تدعو إليه على العوامل الجغرافية والحضارية والأمنية والسياسية، أين يُمثل العامل الجغرافي القاسم المشترك لمختلف التعريفات التي خلص إليها القانون الدولي فيما يتعلق بالإقليمية التي تتمثل في علاقات التجاور.

هذا البعد يمثل للجزائر نقطة القوة داخل الاتحاد حيث أنها البلد الوحيد الذي له حدودا جغرافية مع كل بلدان المغرب العربي، كما تحتل واجهتها البحرية مكانة هامة كنقطة التقاء بين ثلاثة قارات، فالتاريخ الجغرافيا جعلها رافدا من روافد الحضارة المتوسطية ومحور هام وأساسي للتبادلات والتعاون مع القارة الإفريقية، أين اعتبرت بعض الدراسات الأوروبية سنة 2006 الجزائر ضمن حزامها الطاقوي من خلال ربط أسواق المحروقات الأوروبية بالحقول الجزائرية عبر خطوط أنابيب نقل الغاز لإسبانيا وإيطاليا التي يوجد بها خط طوله 670 ميلا وينقل نحو 2,32 مليار قدم مكعبة يوميا عبر البحر الأبيض المتوسط تونس في إيطاليا كما يوجد خط بطول 120 ميل من الجزائر إلى إسبانيا (الطاقة، 25، 2021).

تمثل الجزائر أحد الأقطاب المتنافس عليها، لذلك خلصت المفوضية الأوروبية European Commission في 01 جوان 2006 باعتبارها الفرع التنفيذي للاتحاد الأوروبي والمسؤولة عن اقتراح تشريعاته وتنفيذ قراراته وتأييد معاهداته وإدارة أعمال اليومية إلى القول بأن الجزائر كعمق استراتيجي للاتحاد الأوروبي لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تسوء معها العلاقة بل لابد من توطيدها أكثر فأكثر وهذا من ما جعل فرنسا تراهن على الجزائر في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط من منطلق:

- الروابط الثقافية والتاريخية المشتركة كعامل الفرنكوفونية بحكم الاستعمار الذي له دور كبير في رهان فرنسا على أهمية الجزائر ودورها المغاربي والمتوسطي، فهي من بين الدول التي أعادت الاعتبار للغة الفرنسية في السنوات الأخيرة بعدما شهدت تراجعا كبيرا، وهذا من شأنه أن يسهل عملية التواصل بين الضفتين.

- تعتبر الجزائر بحكم انتمائها للعالم العربي والإسلامي قطبا هاما من حيث كونها أول تجربة في المنطقة تعاملت مع ظاهرة الإرهاب بشقها الأمني والسياسي، حيث انتقلت من حالة العزلة التي عاشتها ما بين 1991-

1994، تبتعها مرحلة التطلع التدريجي نحو أفق جديد بين 1994-1999 أدت في نهاية الأمر إلى استعادة دورها الريادي والنشيط متوسطيا وإفريقيا وتطور علاقاتها بالدول الغربية وخاصة فرنسا، مما يسهل على الدول الأوروبية وضع الدول المتوسطية أمام الأمر الواقع بالاستشهاد بالتجربة الجزائرية وتعاملها مع ظاهرة الإرهاب في ظل غياب الاعتمادية المتبادلة التي كانت قائمة أثناء الحرب الباردة وعجز حكومات الجنوب في مواجهة متطلبات التغير وتلبية مطالب شعوبها، لأن النظام الإقليمي يعمل على تأمين الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها، من هذا المنطلق أدركت فرنسا أن الجزائر قادرة على منع انتقال جميع أشكال الجرائم إليها وإلى أوروبا وربما قد يكون هذا إجماع أوروبي أمريكي بضرورة أن تكون الجزائر قوية وآمنة لخدمة استقرارها بالدرجة الأولى وبالتالي المساهمة في استقرار الساحل الإفريقي وجنوب المتوسط لأوروبا.

2- المدرك الأمني ودوره في خلق التنافس:

تعد الجزائر البلد الوحيد في المغرب العربي الذي له حدود مع جميع الدول، حيث تستحوذ على عوامل جذب أكيدة ليس فقط بموقعها ولا بطاقتها الهائلة (خاصة الغاز الطبيعي) ولكن بإمكانيتها المؤثرة في وحل النزاعات الدولية، وكنتيجة طبيعية لمجموعة من المتغيرات الدولية وفي مقدمتها بروز شعار العولمة الذي لا يعترف بالحدود الجغرافية ليكون عملية تحكم وسيطرة ترفعه الإدارة الأمريكية في اهتمامها بالمغرب العربي عموما والجزائر خصوصا كدولة محورية (حسين، ، عدد2 (2002-2003)). الشيء الذي وضعها وجها لوجه أمام فرنسا الغير مستعدة للتفريط في أهم نقاط نفوذها بالعالم حتى وإن كانت مضطرة للوقوف أمام خصم اسمه الولايات المتحدة الأمريكية. فالتواجد الفرنسي أصبح مهددا بشكل فعلي أكثر من أي وقت مضى من الجانب الأمريكي الذي دخل بقوة على خط التنافس لبيسط نفوذه على مناطق محسوبة على فرنسا كما فعل في مناطق أخرى من قبل (القواعد العسكرية في كل من تونس والمغرب) خلال الحرب الباردة، وهذه الاستراتيجية ليست وليدة اليوم بل تعود إلى سنة 1963 عندما قال الرئيس الأمريكي جون فيتزerald كينيدي "إن الجزائر تمثل عنصرا أساسيا في مصالح الولايات المتحدة، ومفتاح شمال إفريقيا، فشغلنا الشاغل هو مضاعفة قدراتنا التأثيرية داخل الجزائر، فالسيطرة على الصحراء الجزائرية تمكن من السيطرة على إفريقيا". لأن 15% من الإمدادات النفطية الحالية تأتي منها كما قال ونهدف إلى رفعها إلى 25 % في العقد المقبل عن طريق إقامة روابط اقتصادية وتجارية بتوجيه الشركات الكبرى الأمريكية للاستثمار هناك ومنافسة الشركات الفرنسية، وهذا بطبيعة الحال يُشكل خطرا على أمن فرنسا وأوروبا من ناحية الإمدادات الطاقوية لأن هذه الزيادة التي تسعى إليها أمريكا ستكون على حساب الطرف الأوروبي وخاصة أن الجزائر تعد ثالث ممول لأوروبا من مادة الغاز الطبيعي. والولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض لتحقيق هدفها و السيطرة على إفريقيا من خلال مدخل محاربة الإرهاب أين تم الإعلان سنة 2003 عن مبادرة "بان الساحل" وتخصيص 6,5 مليون دولار لسنة 2004، لبرامج المساعدات العسكرية التي كانت قائمة في "مالي والتشاد والنيجر وموريتانيا بالتنسيق مع الجزائر، كما تسعى لخلافة فرنسا اقتصاديا باستثمارات قدرت أكثر من مليار دولار عام 2002 مقابل 300 مليون دولار بالنسبة للمؤسسات الفرنسية ودبلوماسية بتدشين

أكبر سفارة أمريكية في إفريقيا Le Bunker ث في العاصمة الاقتصادية أبيدجان بكوت ديفوار في جويلية 2005.

ضمن هذا التنافس أصبحت فرنسا مجبرة على بدل جهودا استثنائية لاستعادة الدور الذي فقدته في إفريقيا وذلك عبر إعادة صياغة استراتيجيتها بحسب ما يتماشى ومطالب مستعمراتها القديمة من جهة، والعمل على عرقلة الجهود الأمريكية من جهة أخرى عن طريق إقامة الزيارات والزيارات المضادة التي رسمت بشكل كبير ملامح الصراع في هذا الجزء من العالم. (بلخوجة، 2010-2011) أين تعتبر زيارة الرئيس جاك شيراك إلى الجزائر كأهم محطة للحديث عن الملف الأساسي الذي يختزل في ذاته الملفات الأخرى والذي كان دافعا مباشرا لهذه الزيارة التي حملت معها خشية فرنسا فقدان عمقها الاستراتيجي والاقتصادي في الجزائر المهددة بغزو أمريكي لا يستهان به على مستوى التسليح والدعم العسكري المباشر.

إن التقارب الملحوظ في العلاقات الجزائرية الأمريكية وزيادة حجم التجارة المشتركة والاستثمارات الأمريكية (معظمها في مجال النفط) ازداد وضوحا في 2002 عندما أعلن رئيس قسم مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية عن التعاون في مجال محاربة الإرهاب وأن "الجزائر من بين أصدق شركاء الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرهم ثباتا" كما ازدادت وتيرة الزيارات الأمريكية رفيعة المستوى إلى الجزائر بداية 2006 (الدين، 2015) أين كشف فرانسيس تايلور عن تطور النظرة الأمريكية للمنطقة إلى درجة دخولها في مواجهة غير مباشرة وغير معلنة مع فرنسا، والتي أخذت طابعا استراتيجيا وضع الجزائر في دائرة الدول المحورية الأكثر أهمية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تركز على الأمن الخارجي، بتعزيز القدرات الأمنية للبلدان الصديقة لضمان حماية المصادر الطاقوية. (شمسة، 2016) أين وجدت فرنسا نفسها أمام صراع من نوع آخر فرضته الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن التي ترتبط بالبعد العسكري بماهية التهديدات الإرهابية، وهذا يعني استغلال المخاوف الأمنية لأجل غرس مزيد من الرعب الذي على أساسه يمكنها أن تتدخل مباشرة في الشؤون الداخلية لهذه الدول وبالأخص الدول العربية ذات الأثرية المسلمة، وهو هدف الذي كان يخفي ارتباطه بالموارد الطبيعية التي تزخر بها العديد من الدول الإفريقية كالنفط بالنسبة للجزائر وغينيا ونيجيريا واليورانيوم الذي اكتشف في العديد من الدول مثل النيجر.

يمكن أن نخلص إلى أن التنافس القائم بين فرنسا والولايات المتحدة، سواء على الجزائر كدولة محورية ومن ورائها المغرب العربي وإفريقيا قائم أساسا على المدخل الأمني بأبعاده الاستراتيجية ومتغيراتها التي كانت وليدة المنعرج الذي أحدثته عمليات 11 سبتمبر 2001 والتي فتحت المجال واسعا لاستخدام تأويلات لمفهوم الأمن وفق ما يناسب المصالح تحت عناوين مختلفة كحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية الدينية، لأنه لا مجال للمنافسة بين طرفين غير متكافئين على جميع المستويات والأصعدة، كما أن المنافسة التي تعرفها الجزائر خصوصا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط عموما توضح بأن الصراع ما زال لم يؤثر بعد عن بؤادر الحسم لأن فرنسا لا تريد التخلي عن معاقل نفوذها والتي تمثل بعدا أمنيا قوميا زيادة عن البعد الاقتصادي الذي يضمن لها جزءا كبيرا من تواجدتها في الساحة الدولية.

الخاتمة:

اهتمت هذه الدراسة بالمدرکات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائرية 1999-2009 كمعيار عام تقاس على أساسه تأثيرات الفاعل الخارجي على مصالح الدول والكيفية التي تقوم عليها، أين يمكن القول بأن العلاقات الجزائرية الفرنسية التي ظلت متأثرة بالتراكمات التاريخية المعقدة والتي كثيرا ما تلقى بظلالها لتحول دون الوصول إلى خلق توجه سياسي واضح المعالم، شهدت بداية من سنة 1999 تحولاً استراتيجياً في مدرکات الطرف الفرنسي تجاه الجزائر نظراً لما شهده العالم من تغيرات في العديد من المعطيات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والجيواستراتيجية، ونظراً للتحديات التي واجهتها الجزائر في هذه المرحلة والكيفية رسمت من خلالها مسيرة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، علماً بأن فرنسا أصبحت تسعى إلى تثبيت علاقات هادئة مع الجزائر ضمن هذه المدرکات.

إن الأبعاد التاريخية بين البلدين تقتضي أن تتأثر الدولتان وتؤثران في تطور مستوى علاقتهما الثنائية، فطبيعة إدراك كل بلد إلى دور ومكانة الآخر أكدت أنه مهما بلغت علاقات البلدين من توتر وبرودة فإن الدبلوماسية تدخلت في كل مرة لإبقاء حبل الوصال وقنوات الاتصال في إطار استراتيجية براغماتية، أين عرف الواقع الذي أسست عليه فرنسا علاقاتها بالجزائر في هذه المرحلة منعرجاً جديداً ضمن هذه المدرکات القديمة – الجديدة وضمن التوجهات الجزائرية وانفتاحها على العالم بداية من سنة 2000 لأن تقاطع المصالح السياسية بالاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، دفع فرنسا بالإبقاء على حبل الوصال مع الجزائر للحفاظ على مصالحها التي أصبحت مهددة أكثر من أي وقت مضى من طرف الولايات المتحدة والصين وروسيا وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا... إلخ، لمحاولة استدراك ما فاتها (فرنسا) قبل أن تخسر أكثر مما خسرت وربحته هذه الدول لأن الجزائر تمثل مفتاح المتوسط وإفريقيا وامتداد طبيعي على القارة ومن يتحكم في هذا البعد الاستراتيجي وسيطر على هذا الامتداد الجغرافي يتحكم في إفريقيا.

قائمة المراجع:

- *note conjoncture/afrique Algerie*. (2008). Paris: L'Harmattan.
- Abderahim, K. (2008, 10 27). <http://geopolitics.unblog.fr/2008/10/27/la-geopolitique-de-l'algerie>. Consulté le 12 7, 2021, sur ,La géopolitique de l'Algérie (atouts, contraintes et enjeux).
- Bastien Alex, D. B.. *Ambition Stratégiques Américaines, Britanique et Russes en Méditerranée*. Paris: (2012), Iris.
- *the concept of security: the pros and cons of expansion and contraction, a paper submitted to the 18th conference, ipra*. (2000). Bojom Moller. تاريخ الاسترداد 12 14, 2021, من www.copri.dk/publication/workingpapers.htm
- Chakib Khalil, *Les enjeux politique et la securite de l'algerie dans le cadre de la mondialisation est des colloques international, mondialisation et securité plusieurs notions*, Alger, 2002.

- Christophe Alexandre Paihero, pierre Zlenro Cédric de Lestrang, *Géopolitique du Pétrole (un nouveau marché de nouveaux risques des nouveaux mondes)*, Paris, 2005 :édition Technip.
- Dagazen, J. F. (1998). *Les états unis et la méditerranée*. Paris: Fondation Méditerranéenne d'etude stratégique, collection Dtraled.
- DUFAY, B. C. (2006). La cooperation militaire franco-Algerienne vers marginalisation des relations bilaterales au profit de l'otan et l'union européenne? . Dans m. d. master2. paris sorbonne.
- Enhaili, a. (2000). *L'europe et la question Algerienne; vers une européanisation de la politique Algerienne de la France*. paris: presse universitaire de la France, coll perspective international 1999.
- Hadjar, K. (2010). *Lzs regimes et les grande événement politique dans le monde,Algerie*. Alger: Edition Alger Livre.
- Jean François Dagazen *les Etats Unis et la Méditerranée Fondation Méditerranéenne d'Etude Stratégique, Collection Stramed, Paris, 1998*.
- leveau, R 81-Leveau Remy, *Afrique du Nord Moyen-Orient Espace et conflit*, La Documentation Française, 2003.
- Mosbah Mohamed Chafik, *Problématique Algérie*, Edition Casbah, Algérie 2009.
- Arihir Mustapha. *Les relations extérieures franco-algériennes à l'épreuve des reconnaissances des torts infligés, de 1962 à nos jours : étude du rôle de la re-connaissance dans le processus de la coopération et de la réconciliation*, Thèse en Science politique. Université de Bordeaux,
- كاتب أحمد، *خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، الطبعة الأولى، ابن النديم ودار الوافد الثقافية ناشرون، الجزائر، 2013*.
- الطاقة.. الجزائر.. ماذا تعرف عن أبرز خطوط أنابيب تصدير الغاز؟ بعد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب. تاريخ، (25 أغسطس، 2021).
- الجزائر-ماذا-تعرف-عن-أبرز-خطوط-أنابيب <https://attaqa.net/2021/08/25>
- بوشنافة شمسة، دور فرنسا في النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- بوقارة حسين، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار هومة، الجزائر، 2012.
- رابح لونيسي. *مستقبل الجزائر في ضوء الاستراتيجيات الدولية دراسة استشرافية*. (2015). دار المعرفة.
- زياني صالح، حجيج أمال. (سبتمبر، 2011). السياسة العامة المنية في المتعسط بين الطرحالفلسفي والمشروع الأمني الطموح. *المجلة الجزائرية للسياسات العامة*، الصفحات 76-91.
- سعد حقي توفيق، سعد حق توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- عبد الحكيم بلخوجة. *التحديات الامنية في حوض البحر الأبيض المتوسط وأثرها على العلاقات الجزائرية الفرنسية 1995-2010*. جامعة وهران، (2010-2011). الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- قطوش عز الدين، الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2015. عز الدين. (2015).
- مستاك يحي محمد لمين، الأزمة في الساحل الإفريقي بين المشاريع الدولية و المقاربة الجزائرية، دار خيال للنشر و الترجمة، الجزائر.
- معارف إسماعيل، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية "مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي"، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2009. إ
- نيروز غانم ساتيك. *الديمقراطية مسألة أمن قومي*. (05 مايو، 05 مايو، 2011).
- <https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art345.aspx> من 12, 2021